مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

محضر الجلسة 448

التاريخ: الاثنين 26 جمادى الأولى 1426 (2005/07/04)

الرئاسة: المستشاو السيد أحمد القادري، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: عشرون دقيقة ابتداء من الساعة الخامسة وربع إلى الساعة الخامسة و 35 دقيقة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 07 ـ 04 الذي يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية.

السيد أحمد القادري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الوزير، السادة المستشارون،

نعلن عن افتتاح هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 07 ـ 04 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على مصادقة المملكة المغربية على اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية.

أعطي في هذا الصدد الكلمة للحكومة لتقديم المشروع. السيد الوزير لكم الكلمة. وأخبر المجلس أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سينوب عن السيد الوزير المنتدب المكلف بالخارجية لالتزامات طارئة. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا لكم. على أي حال فمشروع القانون يقدم باسم الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر، بالنيابة عن زميلي الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون، مشروع قانون رقم 07 ـ 04 الذي يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، والتي تهم، بالإضافة إلى المغرب كلا من تونس ومصر والأردن.

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية جاءت بمبادرة سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله في نطاق إعلان أكادير بتاريخ 08 ماي 2001 وهو الإعلان الذي يندرج في نطاق تصور المغرب لإقامة تعاون جنوب ـ جنوب واستشراف الاندماج الفعال في الفضاء الأورو ـ متوسطي.

وتسعى هذه الاتفاقية التي تم توقيعها في 25 فبراير 2004 بالرباط إلى تحرير المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات فيما بين الدول الأطراف من خلال منطقة للتبادل الحر بجوانبها التعريفية وغير التعريفية، والإجراءات الخاصة بتطبيقها.

واستنادا إلى ملحقها الأول، سيتم تحرير السلع الفلاحية والسلع الفلاحية المصنعة، وذلك طبقا للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من فاتح يناير 2005.

كما أن السلع الصناعية ستعرف هي الأخرى تبادلا فوريا عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

وعلى مستوى تجارة الخدمات، فإن الدول الأطراف تلتزم بتنفيذ ما هو وارد في جداول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات للمنظمة العالمية للتجارة.

وتنظم هذه الاتفاقية قواعد المنشأ وفقا للبروتوكول الملحق بها، وتعامل السلع ذات منشإ ومصدر الدول الأطراف فيها، معاملة السلع الوطنية. ويحق لكل دولة أن تتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة في حالات إلحاق أضرار بالقطاع الفلاحي أو الصناعة المحلية، وكذا لمواجهة الإغراق والخلل الذي قد يطرأ على ميزان المدفوعات.

وبموجب هذه الاتفاقية ستنشأ لجنة سياسية تضم وزراء الخارجية وتختص بتطوير إعلان أكادير المفتوح في وجه باقي الدول العربية المتوسطية. كما ستنشأ لجنة مكونة من الوزراء المكلفين بالتجارة الخارجية لغاية السهر على التنفيذ الجيد لأحكامها. ويمكن لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية، ترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتفاقية شراكة أو اتفاقية تجارة حرة، أن تطلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية بما يسهم في تعزيز مسار برشلونة وإقامة منطقة أورو ـ متوسطية للتبادل الحر.

شكرا للسيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم. تقرير اللجنة موزع وهو بين أيدي السادة أعضاء المجلس المحترمين. الكلمة الآن في إطار المناقشة للأستاذ محمد الجوهري باسم فرق الأغلبية.

المستشار السيد محمد الجوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين، هذا المشروع، مشروع قانون رقم 07 ـ 04 الذي يرمي إلى المصادقة من حيث المبدأ على إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية. أساس هذا الاتفاق هي مبادرة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وذلك تنفيذا لإعلان أكادير الموقع بتاريخ 2001/5/2 وهو منظور جديد لوضع تصور المغرب لإقامة تعاون جنوب جنوب، وكذلك تعاون الدول العربية الأورومتوسطية، وذلك من أجل استشراف الدخول لمنطقة التبادل الحر

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

على المستوى الأورومتوسطي بتكوين مجموعة المغرب، تونس، مصر والأردن، وفتح الباب لتنضم الدول الأخرى فيما بعد، وعندما يتم تكوين هذه المجموعة تنضم إليها المجموعات الأخرى التي ترتبط وإياها باتفاقية التبادل الحر أيضا.

الأهداف هي تحرير المبادلات وتشجيع الاستثمارات وخلق فضاءات لجلب استثمارات خارجية عن هذه المجموعة لهذه الدول، وكذلك تقوية التعاون فيما بينها والاستشارة فيما يخص الاستثمارات لكل دولة دولة، والاستثمارات المرتبطة بالدول نفسها. والاتفاقية مفتوحة للدول العربية التي ستنضم إليها لاحقا.

آليات الاشتغال: هناك لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء التجارة الخارجية، وهناك لجنة فنية لتتبع تنفيذ قرارات وزراء الخارجية ولجنة وزراء التجارة الخارجية. ومهام هذه اللجنة الفنية بصفة خاصة هي متابعة الأمور المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وذلك حفاظا على حقوق الصناع وحقوق المبدعين في الدول المرتبطة بهذه الاتفاقية.

كل ذلك يدخل بطبيعة الحال في فلسفة واستراتيجية نهجها المغرب وهي تبني، بل واحتضان منظمة التجارة العالمية للاجتماع الذي وقع في مراكش، وتشجيع هذه المنظمة للانفتاح على العالم في المنظور البعيد. وقد أخذ المغرب في تنفيذ هذه السياسة على مراحل وخطوات في جميع المجالات.

شكرا سيدي الرئيس. شكرا للسيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. عن فرق المعارضة السيد المستشار المحترم تقرير أحمد التويزي.. تساندون التقرير؟ طيب. الكلمة للمتدخل النوالي عن الفريق الكونفدرالي السيد المستشار عبد اللطيف دعيدعة

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة مشروع القانون رقم 07 ـ 04 يوافق من حيث المبدأ على مصادقة المملكة الغربية على إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية،والتي تهدف إلى إقامة تعاون جنوب جنوب، واستشراف الدخول لمنطقة التبادل الحر على المستوى الأوروبي.

السيد الرئيس، إننا في الفريق الكونفدرالي كنا ندعو دائما إلى توحيد الجهود العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا قصد النهوض بوضعية المواطن العربي عبر اتخاذ مواقف ذات بعد وحدوي وتشجيع الاستثمارات وجعل الفضاء الاقتصادي العربي مستوعبا لكل طاقاته وإمكانياته المادية والبشرية.

ومن موقعنا كفريق كونفدرالي، وتأكيدا لمواقفنا المبدئية على أهمية بناء التجمعات والتكتلات الاقتصادية العربية باعتبار ذلك من شأنه أن يسهل العمل العربي في إطار نضال الأمة العربية من أجل بناء وحدتها الاقتصادية والسياسية على أسس تحررية وديموقراطية. ونظرا لما للأمة العربية من مقومات تاريخية وثقافية واقتصادية، ومن جملتها توفر مصادر الطاقة ووجود إمكانيات فلاحية هائلة وثروة بحرية هامة وأياد عاملة مؤهلة ونخبة ثقافية وعلمية في طريق التطور، وسوق بشرية كبيرة..

وفي هذا الإطار فإننا نطالب الحكومة بالعمل على القيام بكل المبادرات الهادفة إلى تفعيل العمل العربي المشترك وتوفير المناخ المناسب لانخراط باقي الدول العربية في اتفاقية التبادل الحر بين الدول العربية.

السيد الرئيس، لا يسعنا إلا أن نتعاطى بشكل إيجابي مع هذه الاتفاقية التي جاءت تنفيذا لإعلان أكادير الموقع بتاريخ 8 ماي 2001، خاصة إذا كان من شأنها رفع التحديات والسعي إلى توحيد الدول العربية في أفق سوق عربية مشتركة لمواجهة سياسة العولمة التي من المؤكد أنها ستساهم في تقوية الدول ذات الاقتصادات المتطورة وتهميش الدول ذات الاقتصاد البطيء.

وفي هذا الإطار ينبغي العمل على إعادة الاعتبار لأهداف مؤتمر وزراء الدول العربية المنعقد بالرباط 1976، والذي من ضمن أهدافه بلوغ 0,5 من الناتج القومي الخام لتطوير البحث العلمي وامتلاك التكنولوجيا وناصية العلم باعتبارهما اللبنتان الأساسيتان للنهوض الاقتصادي والمعرفي للأمة العربية.

وإذا كان للدولة دورها التقليدي في توفير البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية الكبرى التي يجب أن تستند عليها كل تنمية منسجمة ومتوازنة، فإنها مطالبة اليوم في زمن العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى بأن تلعب أدوارا طلائعية في بناء الاقتصاد الوطني إن على المستوى الإقليمي أو الجهوي أو القومي على أسس تحديثية مندمجة ومتكاملة. ولعل المقدمة الضرورية لمجهودات الدولة تكمن بالذات في توفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي الكفيل بالرفع من وتيرة الاستثمار وضمان اعتبار ضرورة الرفع من مؤشرات التنمية البشرية والسعي نحو الوصول إلى التوازنات الاجتماعية إلى جانب التوازنات الاقتصادية. كما نعتبر في إطار تصورنا للاقتصاد المختلط أن للدولة دورا مركزيا في مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة باعتبارها محركا استراتيجيا للاقتصاد الوطني وضامنا للتوازنات الاجتماعية والجهوية والقطاعية، وهذا يعني أن تصبح الدولة في خدمة المجتمع وخدمة أهدافه وطموحاته في التقدم والوحدة العربية المنشودة إن على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

ولضمان التفاعل الإيجابي بين مكونات الاقتصاد الوطني من قطاع خاص وقطاع عام وجماعات محلية ومؤسسات التكوين والبحث العلمي، يجب إقرار سياسة تعاقدية بين مختلف هذه المكونات تكفل لكل مكون حقوقه وواجباته وتحدد مقاييس التعامل فيما بينها وبين رأس المال العربي والدولي على أساس شراكة واضحة المعالم تخدم المصالح العليا للوطن.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن كل اتفاقية لها أهدافها وكذلك سلبياتها وإيجابياتها، ومن هنا لا بد من تعزيز المراقبة على الجودة ومقاييس السلع، ولا بد كذلك من دعم روح المبادرة والابتكار حتى نكون في مستوى المنافسة المطلوبة تفاديا لانعكاس ذلك على أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة اليد العاملة.

كما لابد أن نشير إلى تغييب الفاعلين الاجتماعيين، خاصة النقابات في الإعداد لهذه الاتفاقية باعتبارها شريكا في الإنتاج والتدبير.

السيد الرئيس، إننا نأمل من هذه الاتفاقية أن ترفع من حجم الاستثمارات لتأهيل اقتصادنا والمساهمة في معالجة الإشكالية الاجتماعية كالفقر والبطالة والأمية وغيرها.. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. ليس هناك من متدخل؟ ننتقل إلى التصويت على المادة الفريدة لهذا المشروع، وأعرضها على التصويت.

الموافقون؟

بالإجماع.

صادق المجلس على المادة الفريدة من المشروع رقم 04 ـ 07 بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت؟

الموافقون؟

بالإجماع.

صادق المجلس بالإجماع على مشروع قانون 07 ـ 04. وبهذا نكون قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة.

اشكر السادة المستشارين على حضورهم، وأعلن عن رفع الجلسة.